

الفصل السادس
المعلوماتية والإعلام



المعلوماتية والإعلام

أولاً: دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية البشرية

ترجع إشكاليات التنمية البشرية وفي مقدمتها ظاهرة الفقر التي تعاني منها معظم الدول النامية ومنها اليمن إلى أسباب عديدة منها شح المعلومات وغياب المعرفة وعدم الاستعانة بهما في البحث عن حلول لمواجهة تلك المشكلات. وتقوم العلاقة بين التنمية وتكنولوجيا المعلومات على أساس الشراكة الفاعلة والترابط الوثيق. فإذا أدار مجتمع ما ظهره للتنمية وتجاهل الابتكارات التكنولوجية في مجال الغذاء والدواء والتعليم والمعلومات وغيرها، فإنه يخاطر بتهميش نفسه وحرمانه من فرص قد تغير حياته وتحسن معيشة أفرادها. ويتمثل التحدي الحقيقي الذي يواجه الدول النامية ومنها اليمن في الموازنة بين الابتكار التكنولوجي والتجديد السياسي، أي تعامل التكنولوجيا مع القدرات والمهارات والخبرات والإبداع الإنساني من ناحية والتوظيف المعرفي لها بشكل مدروس ومخطط ومحسوب النتائج. وقد ارتبط التطور الذي جرى على المكونات التكنولوجية بطبيعة معالجتها للمحتوى المعلوماتي، حيث بدأت بمعالجة البيانات ثم انتقلت إلى معالجة المعلومات وأخيراً أصبحت تعالج المعرفة.

1-6:

الواقع المعلوماتي في اليمن

تعد المعلوماتية من المجالات حديثة النشأة في اليمن، كما ظل الاهتمام بها محدوداً وحتى بداية التسعينيات. ولم تتوفر بنية مؤسسية معلوماتية بالمعنى الحقيقي، وافترقت معظم مؤسسات الدولة لوحدات المعلومات باستثناء عدد محدود جداً، بالإضافة إلى أن العمل المعلوماتي لدى تلك المؤسسات غلب عليه الطابع الإحصائي. وبدأ الاهتمام الرسمي بالمعلوماتية يأخذ طابعاً أكثر جدية منذ عام 1995، حين أنشئ المركز الوطني للمعلومات الذي أنيط به مهمة بناء وإدارة نظام وطني متكامل للمعلوماتية. واهتمت الدولة كذلك بتطوير أنشطة الإحصاء والتخطيط في الأجهزة والمؤسسات الحكومية المختلفة، وكذلك سعت لإنشاء مراكز وأقسام تدرس بعض تخصصات المعلوماتية في الجامعات.

الاستراتيجيات والسياسات

تناولت الإستراتيجيات العامة والقطاعية للدولة موضوع العلم والتكنولوجيا، ودعت إلى تفعيل العلاقات بين التعليم والتدريب، والبحوث والتطوير، وفعاليات الإنتاج والخدمات، والأنشطة العلمية والتكنولوجية. وركزت الإستراتيجيات أيضاً على إعداد القوى العاملة المؤهلة للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة وإيجاد التوازن بينها وبين متطلبات النمو الاقتصادي والقطاعات الواعدة، فضلاً عن الاعتناء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها لاسيما المعتمدة على الابتكارات الجديدة. كما دعت إلى ضمان ربط التعليم العالي بالمجتمع. وتضمنت الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (01-2005) سياسات للمعرفة وتكنولوجيا المعلومات تركز على تنمية قدرات وطاقت الإنسان اليمني في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص باعتباره العنصر الإيجابي والديناميكي بين عناصر الإنتاج والركن المكمل في تشكيل اقتصاد تكنولوجيا

تعد المعلوماتية حديثة
النشأة في اليمن

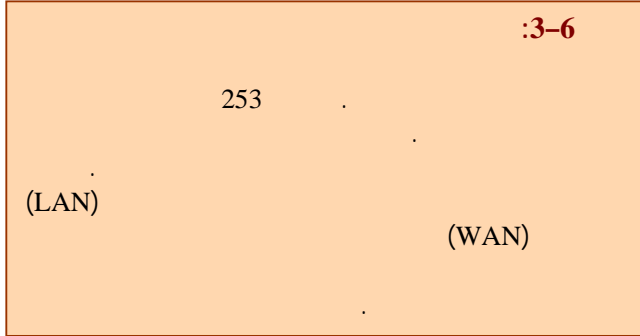
تفتقر معظم مؤسسات
الدولة لوحدات
المعلومات

دعت الاستراتيجيات
العامة والقطاعية
للدولة إلى تفعيل
العلاقات بين التعليم
والتدريب والبحوث
والإنتاج

تفتقر شبكات الحواسيب إلى المعايير والمقاييس التي تنظمها وتضمن توافقها وتكاملها

التطبيقات والأعمال المكتبية والسكترتارية، بينما يعتبر استخدامها في عمليات معلوماتية أو إجراءات جوهرية لتطوير تنفيذ الأعمال محدوداً ومقتصراً على جهات محدودة. ويقدر استخدام الشبكات للمشاركة في الملفات وأعمال الطباعة في إطار الجهة ذاتها 43.4%، مقابل 13.9% فقط للاتصال مع الشبكات الأخرى سواء فروع الجهة نفسها أو جهات أخرى.

وقد توسع استخدام النظم والتطبيقات الحاسوبية محلياً ليصل عددها إلى 160 نظام شبكي فضلاً عن مئات التطبيقات الحاسوبية. ورافق ذلك النمو توسعاً موازياً في حجم سوق تكنولوجيا المعلومات، فقد بلغت الشركات العاملة في نظم تكنولوجيا المعلومات 130 شركة منها 39 شركة كبيرة في عام 2002، مقارنة بحوالي 807 شركة في مصر، تتوزع أنشطتها بين المكونات المادية والبرمجيات والاستشارات. ويعمل نصف تلك الشركات تقريباً في أنشطة أخرى إلى جانب نشاطها في مجال المعلومات.



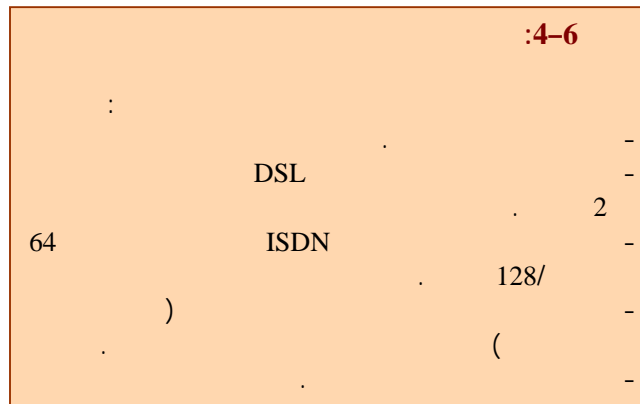
الشبكات المعلوماتية والاتصالات الحديثة

يتكامل دور شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية بث المعلومات واستقبالها، إذ تعد الشبكات الرقمية بشكل خاص ناقلاً للمعلومات ووعاءً لها. بل، والأهم من ذلك، أن هذه الشبكات لا تستجيب فقط لاحتياجات اجتماعية واقتصادية، وإنما أيضاً توجه وتشكل هذه الاحتياجات. ويعتمد الإنتاج الفعال على المعلومات والمعرفة، حيث تبين أن ما يزيد عن 70% من العاملين في اقتصاد الدول المتقدمة يعتمد عملهم على المعلومات.

وشهدت الاتصالات تطوراً جيداً خلال السنوات الأخيرة من خلال تنفيذ العديد من المشاريع لزيادة سعة شبكة الاتصالات الهاتفية الثابتة، حيث وصلت السعات المجهزة إلى حوالي 1.2 مليون خط في عام 2003 منها حوالي 685 ألف خط عامل، مقارنة بحوالي 467 ألف خط و347 ألف خط على التوالي في عام 2000. وقد تحقق هذا التقدم نتيجة المشاريع الإستراتيجية التي تبنتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات منذ عام 2001، وأهمها مشروع توسيع الشبكة الهاتفية والذي يشمل إضافة 500 ألف خط هاتفي ثابت تم تنفيذها بنهاية عام 2003.

ويمثل التوسع في إقامة شبكات الحاسوب نواة لتأسيس شبكات معلوماتية في البلاد، ويتعذر التبادل المعلوماتي الكفاء بين الجهات دون توفر شبكات معلومات، فضلاً عن أن هذه الشبكات تشكل مقوماً هاماً للبنية الأساسية المعلوماتية. وتمثل الشبكات الحاسوبية (Client Server) 85% من إجمالي الشبكات المتوفرة في القطاعات المختلفة مقابل 15% من نوع (Host Terminal). وتعتمد الشبكات المستخدمة تقنية الربط الشبكي السلكي بنسبة 97.6%، كما يتم استخدام أنواع مختلفة من مزودات الشبكات. ومع ذلك، فإن إدخال شبكات الحواسيب يفتقر إلى المعايير والمقاييس التي تنظم وتوجه عملية التزود بتلك التجهيزات لضمان توافقها وتكاملها. وتستخدم أغلب الجهات الحواسيب والشبكات لتشغيل برامج

نفذت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مشاريع إستراتيجية هامة منذ عام 2001



ازدادت سعة شبكة الاتصالات الهاتفية حتى مثلت الخطوط الشاغرة 41% منها

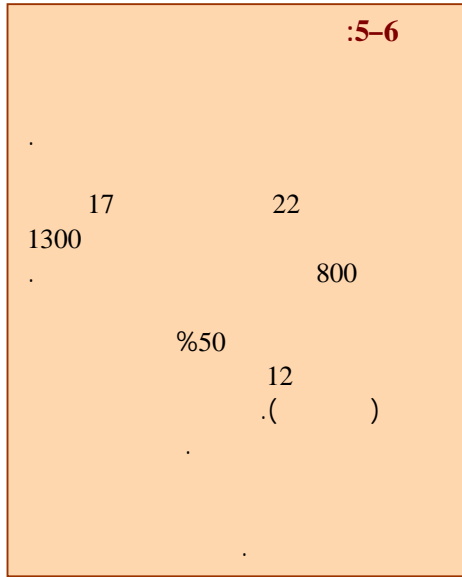
ونتيجة التوسع الكبير في السعات الهاتفية للسنتراتلات مقابل نمو متواضع للطلب، فإن الخطوط الشاغرة تشكل 41% في عام 2003. ومع ذلك، يستمر العمل في العديد من المشاريع لأهميتها في توفير البنية التحتية وكذلك تحفيز الطلب، وخاصة في المناطق التي لم تصلها الخدمة بعد، إذ تستهدف الحكومة توسيع البنية التحتية للاتصالات وزيادة السعة إلى 3 مليون خط بحلول عام 2009.

نسمة. وتضع هذه النسبة اليمن في ذيل القائمة العربية. لذلك، ترمي السياسة الحالية للحكومة اليمنية إلى نشر خدمات الاتصالات في عموم البلاد وبتكلفة مناسبة. وفي المقابل، تعتبر بنية شبكة الاتصالات الثابت في اليمن متطورة عن العديد من البلدان العربية من حيث حداثتها وتميزها بأنها رقمية 100% وتمكنها من مواكبة التطورات التقنية في الاتصالات العالمية.

2-6:

2003-2000

2003	2002	2001	2000
255	149	125	118
1,161,041	769,427	540,434	467,019
684,884	542,204	422,228	346,709



وفي سبيل تطوير الاتصالات الريفية، تبنت المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية استخدام أنظمة اتصالات ريفية تماثلية وتركيب أنظمة راديو رقمية بتقنية (TOMA). كما أدخلت المؤسسة أنظمة كبائن الألياف الضوئية (VMC-100) وأنظمة (HONET)، بالإضافة إلى أنظمة الهاتف اللاسلكي الثابت. وبدأت المؤسسة في عام 2001 تنفيذ مشروع الاتصالات الريفية بسعة 115 ألف خط والذي اكتمل في ديسمبر 2003. ومع أهمية هذا الإنجاز، إلا أنه لا يشكل الخطوة التي يمكن أن تغير نمط حياة السكان في الريف والذين يقدرون بثلاثة أرباع السكان، ينتشرون في تجمعات سكانية صغيرة ومتباعدة تعيق توسيع البنية الاتصالية وترفع تكلفتها.

أما خدمة الهاتف النقال (المحمول)، فقد بدأت الشركة اليمنية للاتصالات الدولية (تيليمن) بتقديمها منفردة منذ عام 1995 بأنظمة الهاتف التشابهي، تم بعد ذلك فتح باب المنافسة لشركات القطاع الخاص من خلال شركتين أدخلتا خدمات الهاتف الرقمي النقال بنظام (GSM) في عام 2001. غير أن الشركتين لم تظهرتا تنافساً حقيقياً، وتم الاتفاق على تعرفه موحدة وشروط تخدم مصلحة الشركتين إزاء المشتركين في خدمتهما، فضلاً عن استخدامهما البنية التحتية للاتصالات الحكومية والذي وفر لهما تكاليف كبيرة كان يفترض أن تنعكس في إيرادات أعلى للدولة وتعريفه أقل للخدمة.

ورغم التوسع المستمر في توفير الخطوط الهاتفية الثابتة إلا أن نطاق تغطيتها ما زال متواضعاً. كما أن الكثافة الهاتفية لهذه الخطوط لا تزال في حدود 3.4 لكل 100 نسمة في عام 2003، وهي منخفضة جداً مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 32 لكل 100

مازال اليمن في ذيل القائمة العربية من حيث الكثافة الهاتفية للسكان

شبكة الإنترنت

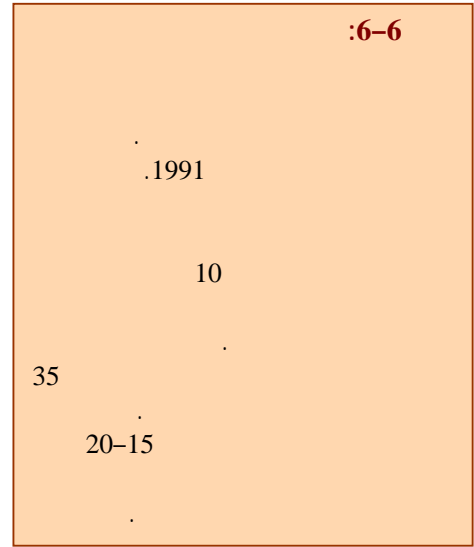
دخلت خدمة الإنترنت اليمن في عام 1996 من قبل شركة "تيليمن" كمزود وحيد لهذه الخدمة. وقد بلغ عدد المشتركين في ذلك العام 473 مشتركاً فقط، تزايد ببطء شديد إلى 7,034 مشتركاً في عام 2001 نتيجة ارتفاع رسومه وانخفاض عدد مستخدمي الحاسوب. وقامت المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في عام 2002 بتجهيز البوابة اليمنية للإنترنت والتي تم من خلالها ربط مزودي خدمة الإنترنت إلى شبكة الإنترنت العالمية. كما قامت بتركيب التجهيزات اللازمة في خمس مدن رئيسية هي صنعاء وعدن وتعز والحديدة والمكلا، تعمل على توفير سعة أولية تخدم حوالي 30 ألف مستخدم.

3-6:			2003-01
2003	2002	2001	
23,527	4,306	-	
8,080	8,481	7,034	
31,607	12,787	7,034	

وتبرز محدودية هذه الخدمة من خلال مقارنتها ببعض البلدان العربية، حيث وصل عدد مزودي خدمة الإنترنت إلى 34 شركة في مصر و25 شركة في السعودية و16 شركة في لبنان و6 شركات في الأردن. وبلغ عدد المواقع اليمنية على الإنترنت 249 موقعاً بنهاية العام، منها 51 حكومية و15 إخبارية. كما وصل عدد مقاهي الإنترنت 1,200 في منتصف عام 2003 وإجمالي المشتركين 31,607 مشترك.

ويقدر معدل استخدام الإنترنت في اليمن بحوالي 15 لكل 10,000 شخص، وهو الأدنى في المنطقة العربية مقارنة بـ17 في السودان و93 في مصر و412 في الأردن و858 في لبنان. كما يصنف اليمن في آخر البلدان العربية الأعضاء في منظمة الإسكوا استخداماً للإنترنت، إذ أن متوسط انتشار الخدمة في هذه الدول 2.6 لكل 100 شخص

يصنف اليمن في أدنى قائمة بلدان منظمة الإسكوا استخداماً للإنترنت



وبلغت الخطوط العاملة بحوالي 411 ألف خط نقال حتى نهاية عام 2002 ارتفعت إلى حوالي 685 ألفاً في عام 2003. وتم في عام 2004 تدشين خدمة شركة يمن موبايل للهاتف النقال بنظام CDMA إلى جانب الشركتين السابقتين. ومع ذلك، لا تزال معدلات استخدام التليفون النقال في اليمن متدنية تبلغ 3.3 لكل 100 فرد مقارنة بالمتوسط العالمي 15.5 و72 في الإمارات العربية المتحدة و34 في البحرين و12 في عمان التي يوجد فيها منافسة فعلية. وتعاني خدمات التليفون النقال في اليمن من ضعف نطاق التغطية ورداءة الصوت والإنقطاع...الخ.

وفي مجال كابلات الألياف الضوئية، تم استكمال ربط بقية محافظات اليمن وكذلك تشغيل الربط الإقليمي عبر التراسل الرقمي لربط اليمن بالسعودية وعبرها إلى بقية دول الخليج العربي والأردن. وساهمت الحكومة اليمنية في تمويل مشروع الكابل البحري الذي يمتد من سنغافورة في جنوب شرق آسيا مروراً بمنطقة الشرق الأوسط حتى مرسيليا في فرنسا، وفي تمويل الكابل البحري الفرعي (عدن-جيبوتي) بالتعاون مع إدارة الاتصالات في جيبوتي. وتعمل هذه المشاريع على تحسين الخدمة وتوفير مسارات دولية جديدة لتأمين الاتصالات الدولية.

4-6:

4	3	2	1	
			✓	
		✓		
			✓	
		✓		
			✓	
			✓	
		✓		
			✓	
	✓			
			✓	

وتبين إحدى دراسات منظمة الأمم المتحدة (الإسكوا) أن اليمن يعد من الدول في المستوى الأدنى أو النضج الأول نتيجة عدم توفر مقومات البناء لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن معظم الشركات العاملة في القطاع مستوردة للمعدات والبرامج، كما أن الاستثمار فيه لا يزال منخفضاً ومقروناً بضعف التسهيلات الحكومية.

وينبغي على الحكومة التركيز خلال السنوات القادمة على تطوير البنية الأساسية للمعلوماتية وتهيئة مقومات مجتمع المعلوماتية، والإسهام في تحسين القدرات والمهارات، وتحقيق تطور هيكلي وإداري يساعد على رفع الكفاءة المؤسسية وتوفير فرص المشاركة في الموارد المعرفية المتاحة للمجتمع من خلال وضع الآليات اللازمة في إدارة الأنشطة المعلوماتية لدى الأجهزة الحكومية المختلفة.

الموارد البشرية في المجال المعلوماتي

أظهرت بيانات مسح الواقع المعلوماتي في اليمن لعام 1998 أن الكوادر المؤهلة للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات بلغت حوالي 4 آلاف عامل فقط، قادرين على إنتاجها وصيانتها وكذلك إدارة أنشطة المشروعات التي تشكل

والتي تعد بدورها متدنية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 10.5. وتبلغ كثافة الاشتراك على مستوى القطاعات الحكومية والمختلطة والخاصة حوالي 1.7، أي أن هناك 387 اشتراكاً لحوالي 232 جهة. كما أن معظم مواقع هذه المؤسسات يحوي بيانات قديمة، ويصعب التوصل إليها عبر محركات بحث عربية أو دولية، الأمر الذي يقلل من فائدتها. ويظهر مسح قياس فاعلية المعرفة في اليمن أن 71.7% من عينة المسح التي تشمل أكاديميين وباحثين يستخدمون الإنترنت بشكل مستمر، وأن 36.9% منهم لديهم توصيل إنترنت في المنزل. ويبين المسح انخفاض ربط الإنترنت في مكان العمل إلى 26.6%، مما يعكس ضعف اهتمام المؤسسات العلمية في إدخال وسائط المعرفة، وبالتالي ضياع فرص الاستفادة من المعارف والمعلومات المتاحة على الشبكة.

ضعف اهتمام المؤسسات العلمية في إدخال وسائط المعرفة

6-7:

ورغم أهمية الإحصائيات المتعلقة بعدد الحواسيب وانتشار خدمة الهاتف، إلا أنها لم تعد المعايير الأساسية في قياس تطور البلدان وقدرتها في النفاذ والولوج إلى مجتمع المعرفة، إذ برزت معايير ذات دلالة أقوى ترتبط بسرعة نقل البيانات والمعلومات عبر قنوات الاتصال، وانتشار البنية التحتية للمعلومات والاتصالات خاصة في الجامعات ومراكز البحث العلمي، واهتمام الحكومة بتطوير القوانين المنظمة لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وملاءمة رسوم الخدمة لدخل الفرد. لذلك، فإن اختلاف طبيعة وحجم البنية التحتية اللازمة للمعلوماتية تخلق التفاوت بين الدول - أحياناً - بدرجة كبيرة - في مستوى الاستفادة من المعلوماتية.

تتجاوز معايير الولوج إلى مجتمع المعرفة انتشار خدمة الهاتف والحواسيب إلى البنية التحتية الحديثة للمعلومات والاتصالات

التعامل مع المعلومات

يمثل التعامل مع المعلومات محوراً متكاملاً ورئيسياً في المجال المعلوماتي، يتضمن كل ما يتعلق بمختلف العمليات المعلوماتية من جمع وتحليل وتخزين واسترجاع ونشر وتبادل. ويتبين تحقق تطور نسبي في إنتاج المعلومات من خلال أنشطة المؤسسات المختلفة في اليمن، رغم أن سمتها الغالبة استمرت في إعداد البيانات الإحصائية والتقارير (34% بيانات إحصائية، 28% تقارير، 22% معلومات أخرى، 16% معلومات إجرائية). ولا تزال المؤسسات تعتمد الطرق التقليدية في جمع البيانات والمعلومات وإعدادها وتحليلها. وأظهر المسح المعلوماتي لعام 2002 أن 78% من جمع البيانات والمعلومات يتم بالوسائل التقليدية و12% عن طريق المسوح الميدانية و10% فقط من خلال النظم الشبكية.

كذلك، بالنسبة لعملية التحليل، تتم حوالي 62% من العمليات وفي أغلب الجهات بطرق يدوية مقابل 38% بطرق إلكترونية. وبالنسبة لإنتاج البيانات والمعلومات وجوانب استخدامها، فيبلغ نصيب الاقتصاد وموارده حوالي 46% من استخدام المعلومات والبيانات، و10% في قطاع المعلوماتية، و7% في الثقافة والإعلام وحوالي 14% في الشؤون السياسية و9% في التعليم وحوالي 5% في الصحة. ويشكل الباحثون والدارسون 83% من مستخدمي هذه البيانات والمعلومات و15% من المهتمين مقابل 1% لكل من صناع القرار والمستثمرين.

ورغم التقدم الذي تحقق في ميدان المعلوماتية خلال السنوات 00-2003، فما تزال الفجوة المعرفية في هذا المجال بارزة. وتظهر الفجوة على المستوى الداخلي عند مقارنة المتاح من معلومات داخل البلاد بما يحتاج إليه المجتمع، حيث لا يزال إنتاج البيانات والمعلومات دون الكفاية وخاصة في الجانب الاقتصادي.

تكنولوجيا المعلومات نسبة كبيرة من أصولها. ويعمل حوالي 68% منهم كمشغلي حاسوب ومدخلي بيانات، و8% مبرمجين و6% يعملون في تركيب الشبكات والاتصالات، والباقي يتوزعون بين تحليل النظم (3%)، والصيانة (5%) وتحليل المعلومات (4%) والمكتبات (5%). كما يقدر المسح المؤهلين علمياً في مجال تكنولوجيا المعلومات بحوالي 1,981 متخصصاً، معظمهم من حملة البكالوريوس والدبلوم المتوسط (1,594) مقابل 69 يحملون الماجستير و11 بمؤهل الدكتوراه والباقي من حملة الدبلوم العالي. وقد بلغ الكادر الجامعي المتخصص في المعلوماتية 143 في عام 2003، يتوزعون على المستويات العلمية المختلفة.

ورغم عدم توفر بيانات أكثر حداثة، إلا أنه من المؤكد تضاعف تلك الأرقام خلال السنوات الماضية. ومع ذلك، لا تزال متدنية جداً مقارنة بعدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني والمقدر بحوالي 3.9 مليون في عام 2003. كما يتضح أن هناك قطاعات وجهات عديدة لم ينل جانب المعلوماتية فيها الاهتمام الكافي، مما يتطلب وضع تصور لإنشاء وحدات معلومات وإحصاء وأتمتة الأعمال وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة.

وبلغت مراكز تدريب المعلوماتية 218 مركزاً في عام 2002، وعدد الخريجين مستوى دبلوم ثانوي فأعلى قرابة 8 آلاف في عام 2003. كما تم تنظيم 4,107 دورة تدريبية قصيرة ومتوسطة في المجال المعلوماتي خلال الأعوام 1998-2000، شارك فيها حوالي 36,430 متدرب. وقامت المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بعقد برامج تدريبية للعاملين فيها، غطت حوالي 14% من موظفيها في عام 2001 و70% من موظفيها في عام 2002، بالإضافة إلى إرسال 124 عاملاً للتدريب في الخارج. وتعكس مجمل هذه البيانات أن اكتساب المهارات والخبرات في مجال تقنيات المعلومات في اليمن لا تزال في بداية الطريق.

**لا تزال المؤسسات
تعتمد الطرق التقليدية
في جمع البيانات
وتحليلها**

**تعد الفجوة المعرفية في
ميدان المعلوماتية
كبيرة**

الجهات المختلفة، والنشر الجزئي لحوالي 61.6% منها، في حين يبقى 20.1% دون نشر. كما أن إتباع الطرق التقليدية في عمليات التبادل والنشر ومحدودية الاعتماد على النظم الشبكية يعدان من العوائق الأساسية، إذ يتم تبادل 82% من البيانات والمعلومات عبر الوسائل التقليدية و18% فقط عبر نظم شبكية وبريد إلكتروني. ويعكس هذا الوضع عدم مواكبة التحولات المعلوماتية والحاجة إلى جهد مضاعف لأتمتة العمل المعلوماتي في اليمن وإحلال نظم المعلومات محل الوسائل التقليدية السائدة.

الاستثمار في مجال المعلوماتية

يعاني اليمن من عجز الموارد المالية المحلية عن تمويل الاحتياجات الاستثمارية، وكذلك قصور مصادر النقد الأجنبي لتلبية احتياجات المجتمع الاستهلاكية ومتطلباته الاستثمارية. لذلك، تبرز أهمية توفير البيئة المشجعة للاستثمار وتحديد المرتبطة بأنشطة وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعتبر عنصراً هاماً لحفز النمو الاقتصادي وضمان استمراره. ولا يزال الاستثمار في قطاع المعلوماتية في اليمن ضعيفاً، إذ قدر الإنفاق على هذا المجال بحوالي 38 مليون دولار في عام 2000 ارتفع إلى حوالي 63 مليون دولار في عام 2001، مقارنة بحوالي 2,959 مليون جنيهه (493 مليون دولار) في مصر. وتتركز مجالات الإنفاق في إدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات مثل تجهيز حواسيب وشبكات وتطوير نظم وبرمجيات. ومع تنامي واردات تكنولوجيا المعلومات إلى اليمن، تتراوح أجهزة الحاسوب المستوردة ما بين 20-25 ألف جهاز سنوياً. ومع ذلك، فإن صادرات تكنولوجيا المعلومات من البرمجيات والتجهيزات شبه منعدمة.

أما على المستوى الخارجي، فتتمثل الفجوة بين المتاح من بيانات ومعلومات داخل البلاد مقارنة بما تحدثه ثورة المعلومات والاتصالات من نبع معلوماتي متجدد ولا ينضب من حولنا. ويتطلب تضيق الفجوة عدد كبير جداً من الشبكات المعلوماتية والتقنيات المتطورة، وتطوير القوانين والأنظمة، وتحديث البرامج التعليمية، وتفعيل دور المرافق والأجهزة المختلفة، ودعم الابتكار، وتنسيق الجهود، واكتساب المعرفة من خلال تطوير المعرفة المستوردة وإيجاد المعرفة التي لا يمكن الحصول عليها من الخارج. كما يتطلب زيادة المترجمين والعاملين في مجال المعلومات بقطاعاتها المختلفة والذين يتولون صناعة المحتوى المعلوماتي الكافي والمناسب.

6-8:	
"	1999

وفي ظل التوجه نحو العلنية وتأكيد حقوق الأفراد والمؤسسات في إنتاج وتبادل المعلومات، بدأ الاهتمام المحلي بتبادل ونشر البيانات والمعلومات يأخذ نطاقاً أوسع. وقد أسهم إنشاء مراكز المعلومات المختلفة في توسيع تبادل ونشر المعلومات، رغم أنها ما زالت متدنية نسبياً خاصة التبادل بين المؤسسات الذي يتم في نطاق محدود نتيجة عدم توفر آليات تنسيقية منتظمة وتعقيد إجراءات التبادل وتدني الوعي بأهمية نشر وتبادل المعلومات وإتاحتها للمستفيدين. ويتم النشر الكلي لحوالي 18.3% من البيانات والمعلومات التي تنتجها

يتطلب تضيق الفجوة المعرفية عدد كبير من الشبكات والتقنيات المتطورة ودعم الابتكار وتطوير المعرفة المستوردة

يسهم إنشاء مراكز المعلومات في توسيع تبادل ونشر المعلومات

وتمثل حالة الانفتاح والتعددية السياسية منذ إعادة توحيد اليمن في 22 مايو 1990 عاملاً إيجابياً في المسار الصحيح نحو مستقبل يؤسس على المشاركة. غير أن الطريق إلى مجتمع ديمقراطي ناضج عادة ما يعترضه صعوبات وعقبات تؤثر على حشد الطاقات المجتمعية واصطفافها في مواجهة التحديات والتطورات العالمية. كما تحول هجرة العقول دون إقامة مجتمع المعرفة، إذ يغادر اليمن أعداد متزايدة من أساتذة الجامعات والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات وخاصة إلى دول الخليج العربي بحثاً عن دخول أعلى وأوضاع اقتصادية مستقرة. وقد أظهر تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 في استطلاع للشباب العربي أن 51% منهم يتطلعون إلى الهجرة هروباً من الأوضاع السائدة في التعليم وفرص العمل.

:11-6

ويواجه إنشاء مجتمع المعلوماتية صعوبات تتعلق ببنية مجتمع المعلومات، وتشمل ضعف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإنتاجي، وندرة المحتوى المعرفي المتوفر باللغة العربية على شبكة الانترنت وهي مشكلة لكل الدول العربية وإن بنسب متفاوتة، وضعف الدراسات الجامعية في مجال المعلوماتية ومحدودية أنشطة البحث والتطوير في هذا المجال. كما تتصف البنية بالاعتماد على المصادر الخارجية للمكونات الالكترونية والمستلزمات الأخرى وانخفاض كفاءة أساليب نقل المعلومات.

والمعرفة الأثر المطلوب في تغيير الواقع. فحيث تسيطر الأمية الأبجدية على ما يقرب من نصف السكان لتضعه خارج نطاق مجتمع المعرفة بمعيار تكنولوجيا المعلومات، فكيف يمكن الانتقال إلى مجتمع المعرفة دون نصف السكان؟ إن الأمر يتطلب رصد استثمارات كبيرة وسريعة للتعليم والتأهيل والتدريب، ما لم فإن تكنولوجيا المعلومات ستعمل على إيجاد ما يسمى بالاستبعاد الاجتماعي لنصف سكان اليمن. كما أن التركيبة الفتيّة للسكان (47% من السكان 14 سنة فأقل) تعكس ضرورة توفير هذه التكنولوجيا ليتسنى تهيئة وتطوير رأس المال البشري اللازم لمجتمع المعرفة، بما في ذلك الأغلبية التي تقطن المناطق الريفية وتفتقر للبنية الأساسية.

يكمن التحدي الأكبر في الانتقال إلى مجتمع المعرفة نصف المجتمع يعاني من الأمية الأبجدية

:10-6

وتشكل الطبيعة الريفية للاقتصاد اليمني عائقاً أمام النمو المرتكز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التقني. ويجعل الركود الاقتصادي وشح الموارد المالية من المتعذر تخصيص تمويل كاف لمنظومة اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في النشاط المجتمعي. كما أن تدني متوسط دخل الفرد والذي بلغ 559 دولاراً في أفضل الأحوال، يعوق النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والتي هي عماد مجتمع المعرفة، إذ يقدر أن 2% من السكان فقط قادرين على استخدام تكنولوجيا المعلومات. ويبقى الفقر العائق الرئيسي أمام حوالي 6.9 مليون نسمة تحت خط الفقر الأعلى، يحرمون من العيش الكريم وهو بحد ذاته من عقبات التحول نحو مجتمع المعرفة المنشود.

تشكل الطبيعة الريفية للاقتصاد الوطني عائقاً أمام النمو المرتكز على أنشطة البحث العلمي والتطوير التقني

توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية البشرية

يحتاج تحويل التكنولوجيا إلى أداة للتنمية البشرية جهوداً موجهة لخلق ونشر الابتكارات على نطاق واسع. وتفتقر الدول النامية للقدرات الوطنية وتحفيز الابتكارات فيها. ومع ذلك، تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقدرتها على تجاوز الصعوبات التقليدية في المناطق الريفية والفقيرة والنائية، وإمكانية استخدامها في منظومة التعليم والتدريب عن بعد والمستمر وكذلك في الصحة والزراعة وغيرها.

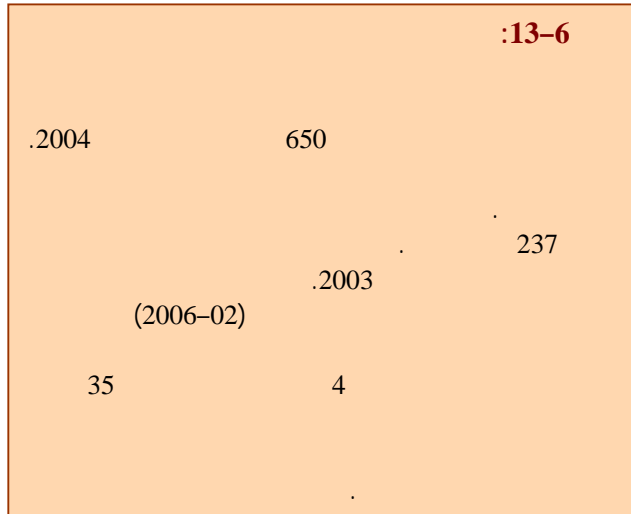
12-6:

)
(..

وقسم تكنولوجيا المعلومات في كلية الهندسة بجامعة عدن، مع استمرار تدريس مادة الكمبيوتر وبعض لغاته في العديد من الأقسام بالتمط القديم. واتجه القطاع الخاص كذلك إلى فتح تخصصات معلوماتية ليبلغ إجمالي الكليات المرتبطة بهذا المجال 21 كلية حكومية وخاصة، وإن كان أغلب هذه التخصصات ضمن أقسام عامة تتصل بشكل أو آخر بالمعلوماتية. ولم يتم حتى الآن استغلال تكنولوجيا المعلومات بقدر كاف لتطوير العملية التعليمية، بل حتى الربط الشبكي للجامعات اليمنية بما في ذلك مكباتها لا يزال مشروعاً يواجه العديد من المعوقات، أهمها صعوبة توفير البنية التحتية والبيروقراطية الإدارية التي تواجه تنفيذها. وانعكس هذا الوضع على تأخير بدء تنفيذ برامج التعليم الإلكتروني عن بُعد وضياع الاستفادة من التطورات والإمكانات المتاحة والتخفيف من ضغط الطلاب على الكليات.

لم يتم حتى الآن استغلال تكنولوجيا المعلومات في تطوير العملية التعليمية

13-6:



وفي المقابل، تم استحداث معامل كمبيوتر في العديد من الكليات، مع تفاوت طاقة استخدامها والقدرة على الاستفادة منها، بالإضافة إلى إنشاء مركز الحاسب الآلي بجامعة صنعاء في عام 2004 والذي أتى بعد أكثر من ست سنوات على افتتاح مركز الحاسب الآلي بجامعة عدن. وقد بادر المركز الجديد إلى عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس وموظفي الجامعة بغرض محو أمية

وقد بدأ اليمن متأخراً في الاهتمام بفتح تخصصات تكنولوجيا المعلومات في كليات الجامعات الحكومية ومنها شعبة في كل من كلية الهندسة وكلية العلوم بجامعة صنعاء

أوضح مسح قياس فاعلية المعرفة أن ثلث أعضاء هيئة التدريس فقط يجيدون استخدام الكمبيوتر

الحاسوب والتحول نحو العمل الإلكتروني من خلال منح رخصة قيادة الحاسوب، حيث أظهر مسح قياس فاعلية المعرفة في اليمن أن ثلثي أعضاء هيئة التدريس والباحثين يملكون جهاز كمبيوتر وأن حوالي 49.3% يجيدون استخدامه. وتقوم كليات التربية في الجامعات بتدريب طلابها على الكمبيوتر في إطار تأهيلهم للعمل في هذا المجال بعد تخرجهم.

14-6:

يفتقر التعليم الأساسي والثانوي لمناهج في مجال الحاسوب وتطبيقاته

يفتقر التعليم الأساسي والثانوي لمناهج ومقررات دراسية في مجال الحاسوب وتطبيقاته، رغم قيام بعض المدارس الخاصة ومدارس حكومية منتقاة باعتماد مواد تعريفية بالحاسوب. وقامت وزارة التربية والتعليم في عام 2003 بتزويد 27 مدرسة للبنين والبنات في بعض المحافظات بمعامل حاسوب، والتي تمثل خطوة أولى ومحدودة مقارنة مع توجهات بعض الدول العربية مثل سوريا التي غطت حوالي 25% من مدارسها بمعامل كمبيوتر.

15-6:

250

تسعى وزارة التربية والتعليم إلى إدخال مادة الكمبيوتر واللغة الانجليزية في التعليم الأساسي

وتشمل مبادرة وزارة التربية والتعليم إدخال مادة الكمبيوتر في التعليم الأساسي وكذلك اللغة الإنجليزية لأهميتها وارتباطها بالمعلوماتية وتدريب المختصين ومسؤولي المكتبات وكذلك تأهيل معلمين لتدريس المادة في إطار تطوير المناهج والحد من الأمية المعلوماتية. ومع ذلك، يجب إنشاء مراكز وطنية للتعليم عن بعد تعتمد توفير حواسيب ومناهج تعليمية

وحزم برمجيات تطبيقية. وينبغي كذلك العمل على ربط التجمعات الفقيرة والمناطق الريفية والنائية بشبكة واسعة النطاق حسب الحاجة، وتدريب المعلمين على الحزم البرمجية ومنهجيات التعليم عن بعد.

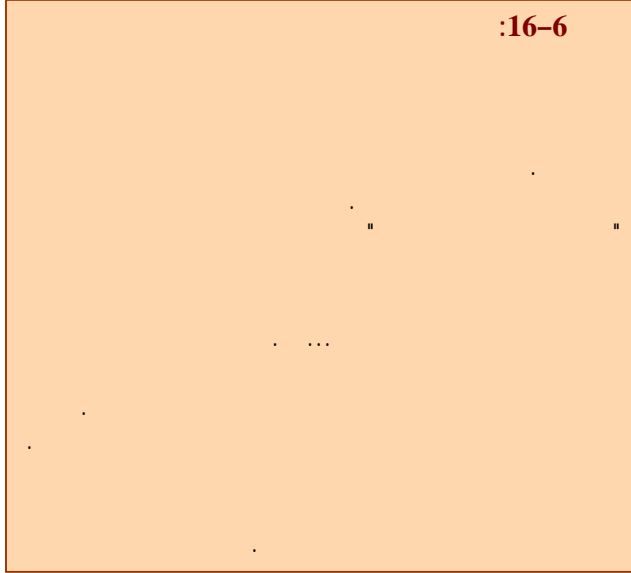
ويعاني الجانب الصحي في اليمن من عشرات كبيرة في أساليب تشخيص ومعالجة الأمراض ومكافحة الأوبئة، وكذلك من قصور الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية والنائية. كما يواجه القطاع نقصاً شديداً في توفير المعلومات الدقيقة والبيانات والإحصائيات نتيجة استمرار اعتمادها في معظم أعماله على الأدوات والطرق التقليدية دون الانتقال إلى الربط الشبكي والتواصل المعلوماتي. وقد ظهرت مبادرات في كل من القطاع العام والخاص لاستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال الطب عن بعد، حيث بدأ مستشفى الثورة العام بأمانة العاصمة صنعاء بالخطوات الأولى للربط مع مستشفيات في المحافظات المختلفة وكذلك مع أحد المستشفيات المتخصصة في المملكة العربية السعودية. كما يسعى عدد من المنشآت الطبية في القطاع الخاص لتقديم هذه الخدمة رغم ارتفاع تكلفتها. ومع إمكانية الاستفادة من خدمات الطب عن بعد بشكل أكبر في المناطق البعيدة والنائية، إلا أن الحكومة لم تتبن هذا التوجه بعد، كما أن القطاع الخاص لن يجد الحافز لإدخال هذه الوسائل في الريف. لذلك، يتطلب توفير تكنولوجيا المعلومات واستخدامها على نطاق واسع في مجال الرعاية الصحية تبني استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في إدارة الشؤون الصحية وإيجاد حلول وخيارات مبتكرة لتوصيل الخدمات الصحية إلى المناطق المحرومة وتحسين الخدمة ورفع كفاءة الإنفاق من خلال الآتي:

- إقامة شبكة من الخدمات الصحية الالكترونية تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم المساعدة الطبية والفحص عن بعد.

**يتوقف الدور المعرفي
لوسائل الإعلام على
قدرتها في إقامة حوار
وطني وضمن حرية
تداول المعارف**

لوسائل الإعلام أولاً وقبل كل شيء على قدرة هذه المؤسسات في إقامة حوار وطني داخلي بين الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة وضمن حرية تداول الأفكار والمنتجات الفنية والأدبية، إلى جانب تدعيم النشاط الإبداعي وتحريره من الممنوعات والمحرمات.

6-16:



تطور دور وسائل الإعلام في اليمن

شجع إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وإقرار التعددية السياسية وازدهار الحريات ومنها حرية الصحافة على ظهور عدد كبير من الصحف الأهلية والحزبية التي بلغت خلال الستة الأشهر الأولى من إعلان الجمهورية اليمنية 12 صحيفة. واستمر نمو الصحف والمجلات الجديدة إلى أن تجاوزت 131 في عام 1992، رغم أن أكثرها لم يستمر في الصدور لأسباب مالية ومهنية وكذلك عوامل سياسية ارتبطت بالمماحكات الحزبية وتراجع التنافس الإعلامي المحموم بين الحزبين الرئيسيين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. وقد تراجع عدد الصحف والمجلات خلال السنوات الأخيرة إلى 90 صحيفة ومجلة مسجلة رسمياً في عام 2002 وإلى 86 منها 12 حكومية في عام 2003، بما يعادل حوالي 2.6 نسخة صحيفة ومجلة

- إنشاء مراكز وطنية طبية ومعلوماتية اعتماداً على الحاسوب والانترنت.
- ربط المستشفيات بشبكة معلوماتية تمكن من تبادل المعلومات والخبرات.
- توظيف التكنولوجيا في المحاضرات عن بعد في كليات الطب.

وفي مجال الزراعة، لا يزال القطاع يعتمد الأساليب التقليدية والذي يقلص الإنتاجية وعائد المحصول، فضلاً عن صعوبة استغلال جزء كبير من الأراضي الزراعية لطبيعتها الوعرة وتشتتها وصغر الحيازات وشح المياه. وقد تم إطلاق عدد من أصناف القمح والذرة وإكثارها، وتحسين وتطوير بذور أخرى، وتنفيذ برامج نوعية لتعزيز الأنظمة التقليدية لإنتاج البذور واختيار الأصناف والهجن للمحاصيل الحقلية، إلى جانب نشر تقنية استخدام العصارات المنزلية للمحاصيل الزيتية (السوسم، بذرة القطن وعباد الشمس) بعد أن تم تحويلها لتناسب مع حاجة المزارعين. وفيما يتعلق بالاهتمام بالأسمدة العضوية والاتجاه لتبني المكافحة الطبيعية، أدخلت أنظمة المكافحة المتكاملة في إطار البيوت المحمية من خلال التركيز على تحسين التهوية والتحكم في الرطوبة والمكافحة الميكانيكية للإصابات. وقد أدت هذه الأساليب والأنشطة إلى زيادة حصيلة المزارعين وتطوير محاصيل جديدة تتطلب كمية أقل من المبيدات والمدخلات الزراعية المكلفة.

ثانياً: دور وسائل الإعلام في نشر المعرفة

تحول الإعلام إلى مؤسسات اجتماعية وثقافية، ولم يعد مجرد ناقل للأخبار وناشر للمعلومات. كما أصبح يقيم علاقة تواصلية أكثر عمقاً وتعقيداً مع أفراد المجتمع، ويعيد إنتاج المعرفة للجمهور المتلقي من خلال تعزيز الثقافة السائدة أو المهيمنة والترويج لقيم مجتمعية معينة. ويصبح الإعلام في بعض الأوقات قوة إيديولوجية ضاربة تتولى التأثير والإقناع على نطاق واسع، وبعيدة كل البعد عن مصلحة الإنسان. ومع ذلك، يتوقف الدور المعرفي

والتلفزيوني وتحديث آليات العمل. وتم في عام 2003 إطلاق إذاعة جديدة للشباب في إطار البرنامج العام (إذاعة صنعاء)، والبث التجريبي لإذاعتين محليتين في كل من حجة والمهرة في عام 2004، إلى جانب الإذاعتين الوطنيتين في صنعاء وعدن اللتين تغطيان كامل أنحاء اليمن وبعض مناطق العالم والإذاعات المحلية الخمس في كل من الحديدة والمكلا وتعز وسيئون وأبين. كما زادت ساعات بث إذاعة صنعاء إلى 24 ساعة يومياً وإذاعة عدن إلى ما بين 15-18 ساعة يومياً. وتشمل خطة التوسع افتتاح أكثر من أربع إذاعات محلية أخرى في عام 2005.

5-6:		
2003	2000	/
		() :
8,760	6,700	
3,288	3,134	
		() :
9,337	7,682	
5,638	5,632	
2,287	2,164	
2,099	2,249	
3,675	1,730	
2,150	1,828	
1,301	1,301	

وتبث من اليمن قناة تلفزيونية محلية واحدة مقرها مدينة عدن وأخرى فضائية انطلقت في ديسمبر 1995 وأصبحت تغطي جميع مناطق العالم منذ أغسطس 2004. ويواجه التطور في الإعلام اليمني المرئي والمسموع منافسة شديدة من القنوات الفضائية والبرامج الإذاعية العربية الأخرى. كما يبقى دوره محدوداً للغاية في نشر المعرفة، خاصة في ظل استمرار تدني مؤشرات امتلاك السكان لأجهزة الاستقبال ومؤشرات مشاهدة البرامج المحلية.

لكل ألف نسمة من السكان مقارنة بـ 53 كمتوسط في البلدان العربية و 285 في الدول المتقدمة. وتعد جريدة "الثورة" أكثر صحيفة انتشاراً في البلاد، تليها صحيفة "الجمهورية" بحوالي 7 آلاف نسخة في اليوم ثم صحيفة "14 أكتوبر" بحوالي 6 آلاف نسخة. وتصدر صحف أخرى حزبية ومستقلة أهمها "الأيام" و"الصحوة" و"الناس" وكذلك "اليمن تايمز" و"اليمن أويرفر" اللتان تصدران باللغة الإنجليزية.

17-6:	
1962.	35

ويوازي انخفاض كمية النسخ التي تطبعها الصحف ضعف الأداء المهني وتدني المضامين المعرفية والثقافية، فضلاً عن سيادة المضمون السياسي في أغلب هذه الصحف على حساب المعارف الأخرى. وتعد الصحف الإخبارية الأكثر حضوراً، مما يجعل الثقافة السياسية طاغية على غيرها، بينما تأتي الصحافة الاقتصادية والتنمية في المراتب الدنيا من حيث حجم الإصدار. ويقتصر توزيع أغلب الصحف والمجلات على المدن الرئيسية وبعض المراكز الحضرية، وبالتالي يعكس محدودية تأثيرها على النسبة الغالبة من المواطنين وخاصة في الريف. أما العدد الضئيل من الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة، فإنها غير منتظمة الصدور و/أو تصدر بأعداد قليلة. ويتطلب توسيع الانتشار تطوير المحتوى وأساليب تغطية الأحداث.

وشهد الإعلام المرئي والمسموع، رغم بقائه حكراً على الدولة، تطوراً كمياً ونوعياً خلال الثلاث السنوات الأخيرة من خلال زيادة قنوات البث الإذاعي وتوسيع فترات البث الإذاعي

يبلغ معدل انتشار الصحف والمجلات 2.6 لكل ألف نسمة مقارنة بمتوسط 53 في البلدان العربية

يسود المضمون السياسي في أغلب الصحف

يقتصر توزيع الصحف والمجلات على المدن الرئيسية وبعض المراكز الحضرية

شهد الإعلام المرئي والمسموع زيادة قنوات البث الإذاعي وتوسيع فترات البث

6-18:

لم توجّه السياسة
الإعلامية حتى الآن في
خدمة أغراض التنمية

ينحصر الاستثمار
الإعلامي الخاص في
أنشطة الخدمات
الإعلامية

ولم تتمكن السياسة الإعلامية من الاندماج على نحو ملائم في سياسات التنمية سواء لخدمة أغراض التنمية أو توفير احتياجاتها ومتطلباتها من الاستثمارات، خاصة وهناك - باستثناء الصحف الحكومية - 15 صحيفة مستقلة وعدد من الصحف التي تمولها أحزاب سياسية أو تتبع منظمات مهنية ونقابية لا يتجاوز إصدار أكثرها انتشاراً 7 آلاف نسخة. وتفتقر البلاد إلى مؤسسة إنتاج سمعي - بصري، وإلى مؤسسات تأهيل وتدريب تتبع القطاع الخاص، حيث انحصر الاستثمار الإعلامي الخاص في أنشطة الخدمات الإعلانية مقابل تركيز الاستثمار الحكومي في توسيع البنى والمرافق الأساسية والتجهيزات دون الاهتمام بتطوير إنتاج المواد الإعلامية التي تلبي احتياجات الجمهور وتستجيب لمتطلبات التنمية والتطوير.

6-19:

ويركز العمل الإعلامي على المرسل أكثر من متلقي الرسالة الإعلامية، ويتدفق المعلومات أكثر من تأثير هذا التدفق وأبعاده، الأمر الذي يخل بالعملية الاتصالية ويحد من التأثير وفاعلية تغيير معارف أو سلوك

وتظهر نتائج مسح الفقر لعام 2000/1999 أن هناك 86 جهاز راديو لكل ألف من السكان في اليمن مقابل 95 في البلدان العربية و1,280 في الدول المتقدمة. كما لا تزيد أجهزة التلفزيون في اليمن عن 54 جهازاً لكل ألف من السكان مقارنة بـ198 في تونس و563 في عُمان و641 في الدول المتقدمة، وتتدنى مؤشرات امتلاك أجهزة استقبال الفضائيات إلى 9 لكل ألف من السكان.

ولا تتجاوز البرامج المتصلة بقضايا المعرفة والثقافة التي تقدمها وسائل الإعلام اليمنية المرئية والمسموعة 13.7% من إجمالي ساعات البث، منها 7.5% للبرامج الثقافية والعلمية و2.1% لبرامج الصحة والسكان والبيئة، و2.4% للبرامج الاقتصادية. وتهيمن البرامج الترفيهية على وسائل الإعلام بنصيب يبلغ 25% من إجمالي البث، تليها البرامج الإخبارية والسياسية بنصيب 19% وتتمثل بشكل رئيسي في النشرات الإخبارية.

السياسة الإعلامية

تؤكد السياسة الإعلامية حق المواطن في الاتصال وحرية التعبير في إطار التعددية السياسية والفكرية. وقد أصدرت وزارة الإعلام وثيقة للسياسة الإعلامية في عام 1995 تتطرق وتلتزم بأربعة أسس هي الشريعة الإسلامية، والوحدة الوطنية، وأهداف ومبادئ الثورة، وأخيراً الدستور. وتضمنت تلك الوثيقة سمات عامة حاولت معالجة التطبيقات المخلة وتجاوز آثار حرب صيف 1994 والمخاوف المترتبة عليها. ونتيجة ضعف مشاركة القطاعات الأخرى والفعاليات المجتمعية في وضع السياسة الإعلامية وخاصة القطاعات الثقافية والتعليمية، حيث تمت صياغة الوثيقة من قبل الجهة المختصة وحدها دون إشراك للآخرين؛ يتضح من مضمون الوثيقة سيادة البعد السياسي على الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وكذلك بروز القضايا الآنية على المنظور الإستراتيجي.

وتوجهات المتلقين؛ فالاهتمام بالريف يصب على المنتج الزراعي فقط دون تناول أوضاعه الاجتماعية والثقافية. كما تتجه السياسة الإعلامية إلى الداخل وتهمل أو تتحاشى التعاطي مع الخارج والإعلام الخارجي. ويلاحظ كذلك تناقض بين توجهات السياسة الإعلامية والخطاب الرسمي وبين الممارسة الإعلامية اليومية لكل من المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأحزاب السياسية المعارضة أو الجهات المستقلة. بل، ويتبين وجود أكثر من سياسة إعلامية، يبرز إحداها في الوثائق الرسمية والتي لا تلتزم بها المؤسسات الإعلامية بما فيها الحكومية، والأخرى تتمثل في السياسة الخاصة التي تتبعها كل مؤسسة وفق طبيعة مهامها أو التوجيهات التي تتلقاها، أو حتى حسب رؤى فردية غير مؤسسية.

ورغم مساحة الحرية التي أتيحت للإعلام ووسائله المختلفة، إلا أن الواقع الإعلامي والممارسة اليومية يواجه عقبات تضعها الجهات المختصة أمام ممارسة هذا الحق، بالإضافة إلى احتكار الحكومة حتى الآن لوسائل الإعلام المرئي والمسموع. كما أن جهات الرقابة على الإعلام تجتهد في تحديد الثوابت الوطنية التي تركز عليها السياسة الإعلامية والتي لا ينبغي تجاوزها أو المس بها لتتخذ من ذلك مبرراً للحد من حرية التعبير كحق أبرزه الدستور اليمني وأكدت عليه الشرعية الدولية لحقوق الإنسان. وقد شهدت الفترة 2000-2003 حالات اعتقال وإجراء محاكمات لبعض الصحفيين ووقف إصدار عدد من الصحف وتوقيف صحفيين عن الكتابة. واستجابة للمطالبات المختلفة، تقود الجهات الحكومية المعنية جولة مداولات حول إعادة النظر في قانون الصحافة بما في ذلك إلغاء عقوبة سجن الصحفي. غير أن الحاجة تبرز إلى إعادة النظر في مجمل السياسة الإعلامية من خلال طرحها في نقاش عام تشارك فيه مختلف الأطراف والتيارات الفكرية والسياسية وتراعي واقع التنمية البشرية، من ثم صياغتها ورصد الموارد المالية الكافية لتحقيق أهدافها المعرفية والثقافية.

**تعيد الحكومة حالياً
النظر في قانون
الصحافة وإلغاء عقوبة
سجن الصحفيين**

**ينبغي طرح السياسة
الإعلامية في نقاش عام
وطني**

الموارد البشرية والمالية

تعد المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون أكبر المؤسسات الإعلامية من حيث الموارد البشرية، إذ يبلغ عدد العاملين فيها 2,672 منهم 552 امرأة يعمل معظمهم في وظائف إدارية. وتعاني المؤسسات الإعلامية من ضعف قدرات العاملين فيها سواء التقنيين أو الإعلاميين نتيجة محدودية خريجي الإعلام، حيث لم يتجاوز عدد الخريجين في هذا المجال 257 خلال عامي 2001 و2002، تشكل الخريجات 8% فقط. كما لم يتجاوز عدد المبعوثين للدراسات العليا في مجال الإعلام الثلاثة أشخاص في عام 2002.

ويوجد معهد واحد للتدريب الإعلامي لا يلبي متطلبات التدريب والتأهيل، إذ ينظم حوالي 20 دورة سنوياً يستفيد منها حوالي 450 متدرباً فقط من منتسبي المؤسسات الإعلامية الحكومية وغير الحكومية والعاملين في مجال التنمية.

4 :6-6

56.7	38	/
25.4	17	
16.4	11	
1.5	1	
100	67	

وتعد المخصصات المالية للإعلام متواضعة، وتتراوح ميزانية إنتاج البرامج التلفزيونية للقناة الفضائية اليمنية بين 15 إلى 25 مليون ريال

شهرياً بمتوسط سنوي لا يتجاوز 200 مليون ريال وبما يزيد قليلاً عن مليون دولار. وفي ظل ضعف الموارد البشرية والمالية، فإنه من غير المتوقع أن يتصف أداء وسائل الإعلام بالتميز والنوعية، خاصة في إنتاج المعرفة والعمل الإعلامي الثقائي.

المضامين والمصادر الإعلامية

يكشف تقييم حال وسائل الإعلام اليمنية عجزها عن اقتحام عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات، ومحدودية تأثيرها بالتطورات والمتغيرات التي تغلغت في وسائل الإعلام الدولية. ولا ترقى وسائل الإعلام المحلية إلى منافسة ثقافة الصورة وسيطرة النمط التلفزيوني والعالم الافتراضي المتلفز الذي بات يشكل تحدياً لمنظومة القيم والرموز وتغييراً في المرجعيات وأنماط الحياة، إذ ما زالت تمارس دورها في إطار الخطاب التقليدي الذي يتوجه إلى الجمهور المحلي فقط وفي اتجاه تواصل أحادي. وفيما يتعلق بالشأن الثقائي وبمسألة الهوية الثقافية والعلاقة مع ثقافة الغير، يتسم الخطاب بالاعتماد الكلي على الكلمة والتعبئة العاطفية شديدة العمومية والبعيدة عن المعايير المهنية الصحفية.

ويغيب عن مضامين البرامج التي تبثها وسائل الإعلام اليمنية باختلاف أشكالها المعرفة المرتبطة بالعلوم كالفيزياء والفلك وعلم الأحياء والطاقة وغيرها، باستثناء حالات محدودة مثل صفحة الانترنت الأسبوعية في صحيفة الثورة التي تهتم بأنظمة الحاسوب ومواقع الشبكة العالمية، وكذلك بعض البرامج ذات الطابع المعرفي في الإذاعة والتلفزيون. ولا تمثل هذه الأخيرة رقماً يذكر من إجمالي ساعات البث، حيث لم يتجاوز نصيب البرامج الثقافية والمعرفية 3.3% في القناة التلفزيونية الثانية و2.6% في الفضائية اليمنية خلال عام 2003، مع سيطرة الأدب وخاصة الشعر على مضامين تلك البرامج. ويعتمد التلفزيون اليمني الأرضي والفضائي معاً على الإنتاج العربي والذي شكل 60% من برامجه خلال الثلاث السنوات الأخيرة، في حين لا يتجاوز نصيب البرامج الغربية 4% نظراً لارتفاع أسعارها وطبيعة الثقافة اليمنية التي تفضل مشاهدة البرامج العربية. ولا تمثل الإذاعة حالياً أفضل، إذ لم يتعد نصيب البرامج الثقافية والعلمية 0.5% من إجمالي ساعات البث لإذاعة صنعاء و1.3% في إذاعة عدن.

يُعد نصيب البرامج الثقافية والمعرفية من بث القنوات التلفزيونية متدنياً للغاية

2003		:7-6	
%		%	
24.9	817.1	22.8	1996.4
24.3	798.4	14.6	1279.2
17.4	570.4	25.0	2189.4
7.7	252.3	9.9	864.5
3.3	107.4	2.6	229.5
13.4	440.6	6.1	536.4
0.9	30.3	6.0	525.3
1.1	37.0	3.2	281.3
1.2	39.1	1.5	130.1
2.0	67.0	1.5	130.6
2.3	76.3	1.5	127.2
1.0	32.3	4.4	387.3
0.5	17.3	0.5	43.05
-	-	0.4	36.31
100.0	3288.0	100.0	8760.0

والمجلات عادة في وقت الفراغ (44.2%). ورغم عدم وجود دراسات تغطي الريف، إلا أنه من المؤكد انخفاض المؤشرات المقارنة بشكل كبير في الريف نتيجة خصائص الريف والصعوبات التتموية فيه.

:8-6	
%	%
11.5	38.5
46.2	26.9
32.7	25.0
5.8	5.8
3.8	3.8

%
13.5
11.5
19.2
7.7
3.8
44.2
.....

وتتضارب الإحصائيات فيما يتعلق بجمهور الإعلام المرئي والمسموع. وتبين أحدث الدراسات للمشاهد اليمني أن نسبة مشاهدة القنوات التلفزيونية المحلية تتناقص بشكل مستمر، حيث انخفضت من 83.7% في عام 1997 إلى 72.8% في عام 2001، مما يعكس تراجعاً في مشاهدة القنوات المحلية لصالح القنوات الفضائية الخارجية، وهي ظاهرة عربية وعالمية وليست قصرًا على اليمن.

:22-6	
%78	%21.9
%65.7	
	(%48.5)
(%47.5)	
%32	
	%73

وأخيراً، فرغم أن المشروع الثقافي اليمني قد أصبح بعهدة قناتي التلفزيون في اليمن أكثر من أي وسيلة أخرى. إلا أنهما لم تتمكنا من القيام بدورهما لمواجهة استحقاقات الأمن الثقافي والإسهام الايجابي في نشر المعرفة.

:21-6	

ويصعب الحديث عن خطاب إعلامي محدد الهوية والسمات. فالإعلام الرسمي لا يعتمد سياسة موحدة باستثناء ما يتعلق بالخطاب السياسي، بينما يهمل إعلام المعارضة والمؤسسات المستقلة تغطية قضايا المعرفة والثقافة. وإجمالاً، يمثل الخطاب الإعلامي في اليمن حول المعرفة والثقافة مجرد صدى للخطاب العربي وأحياناً ردود أفعال للخطاب الغربي، بالإضافة إلى تقديم قراءات متعارضة حول بعض القضايا. ويعتبر الدور المعرفي الخلاق لوسائل الإعلام مرهوناً أولاً وقبل كل شيء بقدرة هذه الوسائل على إقامة حوار ثقافي بين الاتجاهات والتيارات المتعددة وتوفير حرية تداول المنتجات الفنية والأدبية، إلى جانب دعم النشاط الإبداعي وتحريره من المنوعات والمحرمات.

يمثل الخطاب الإعلامي حول المعرفة والثقافة مجرد صدى للخطاب العربي وأحياناً ردود أفعال للخطاب الغربي

وتشع البيانات والمعلومات حول دور وسائل الإعلام في نشر المعرفة والثقافة، فضلاً عن ندرة الدراسات الخاصة بالجمهور. وتبين دراسة أجريت على عينة حضرية أن القراء المنتظمين للصحافة المحلية يقدرون بحوالي 11.5% فقط من العينة مقابل 38.5% للمجلات. ويعكس هذا الوضع تدني اهتمام المتلقي اليمني بما تنشره الصحافة اليمنية وسوء توزيع الصحف وارتفاع أسعار الصحف والمجلات غير اليمنية مقارنة بدخل الفرد. وتتم مطالعة الصحف

الفكرية والأدوار الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية للعاملين في وزارة الإعلام وخاصة محرري الأخبار والمراسلين إلى التأثير على صياغة الرسالة الإعلامية.

ولن يتأتى تطوير الدور الإعلامي في نشر المعرفة إلا من خلال النظر إليه في إطار العملية التواصلية بعناصرها المختلفة من إطار اجتماعي وسياسي وثقافي وسياسات وتشريعات، فضلاً عن أطراف الاتصال والوسيلة والرسالة.

23-6

تتطلب الصياغة العلمية للسياسات الإعلامية والثقافية إجراء حوار جاد وتطوير مؤسساتها وهيئاتها

لذلك، يجب إيجاد بيئة ملائمة داخل المجتمع اليمني وخلق شراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني تقوم على ديمقراطية العلاقة بين المجتمع ومؤسساته المتنوعة فكرياً وثقافياً وسياسياً من خلال إجراء حوار جاد في اتجاه صياغة علمية للسياسات الإعلامية والثقافية الملائمة لروح العصر والتي تركز على الآتي:

- بناء نموذج تواصلية يقوم على المشاركة الشعبية والانفتاح وتجنب فرض المعتقدات والأيديولوجيات.
- الاهتمام بالقيم المشتركة التي يلتقي حولها الجميع.
- الالتزام بمفهوم واضح للحرية والتسامح.
- تطوير أدوات العمل الإعلامي من مؤسسات وهيئات لتكون قادرة على ترجمة السياسات إلى برامج، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للتنافس في ضوء ضوابط تراعي المصلحة الوطنية والمعطيات المهنية.
- إكساب تلاميذ المدارس حساً نقدياً تجاه كل إنتاج إعلامي والقدرة على المتابعة والتعامل مع التدفق الكبير للوسائل الإعلامية.

وتشكل متابعة الأخبار والأحداث المحلية أبرز أسباب مشاهدة القنوات المحلية، في حين يعتمد المشاهد على القنوات الفضائية الخارجية للتعرف على المستجدات العربية والدولية والجديد في قضايا المعرفة والثقافة. وترتفع نسبة المشاهدين للبرامج الثقافية والعلمية عبر الفضائيات العربية إلى 70٪ مقارنة بـ 32٪ عبر القنوات المحلية. ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة إلى الإذاعة حيث اهتمام المستمعين بالبرامج الثقافية لا يتعدى 28.1٪ في إذاعة صنعاء و18.2٪ في إذاعة عدن، مع نسبة أعلى لصالح الإذاعات الخارجية.

الصعوبات والخيارات المتاحة

لم يعد الإعلام - في ظل تحديات العولمة والتحولت الكبيرة محلياً وعالمياً - بثاً أحادياً وتلقياً إجبارياً، ولكنه أصبح تفاعلاً يختار فيه الناس احتياجاتهم ويشركون فيه من خلال طرح آرائهم. ويؤدي هذا الإعلام متعدد الوسائط دوراً جديداً غير القراءة والتثقيف والتسلية، إذ أصبح أيضاً وسيلة للتعليم والتدريب تنافس المدارس والجامعات ومراكز التدريب التي يجب أن تعيد النظر في دورها وطريقة عملها، حيث يقدم الإعلام معظم ما تقدمه تلك المؤسسات بتكلفة لا تقارن. ومع ذلك، يرتبط الإعلام ويتأثر بالأوضاع العامة للبلد، كما تعيق الصعوبات التنموية انطلاقته وقدرته على التنافس، خاصة في ظل الركود الاقتصادي ومظاهر البطالة والفقر. ويؤدي عدم وضوح الرؤية في اليمن وغياب مشروع حضاري واضح المعالم وسط التحولات الفكرية والإيديولوجية على المستوى العالمي والإقليمي إلى تخبط العمل الإعلامي وضعف رسالته، كما أن تدني القدرات المهنية وضعف الإمكانيات المتاحة وتداخل المهام وكذلك المركزية في إطار المؤسسة الإعلامية الواحدة يضعف مخرجاتها ويجعل الخطاب الإعلامي رهناً لها. وأخيراً، يؤدي تعدد المرجعيات